تقييم واقع قطاع الاتصال بالجزائر

د/ لحسن مريم
جامعة عبد الحميد مهري– قسنطينة 2 –
mer88@live.fr

د/ مناع ريمة
جامعة عبد الحميد مهري– قسنطينة 2–
anwar.rima2014@gmail.com

الملخص:

إن التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، يحتم على كل الدول منها الجزائر انتهاج هذا النمط، الذي كان وليدا لمختلف التطورات التكنولوجية الضخمة، كما يحتم عليها إرساءا فعالا لمختلف البنى التحتية التي من شأنها تسهيل تبنيه؛ وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهم قاعدة لتطبيق الاقتصاد الرقمي، لذا فالجزائر اليوم أمام تحديات كبرى للوصول إلى استثمار فعال قادر على تحديث الاقتصاد، وإرساء قاعدة تمكن من مواكبة العصر.

لذا تهدف هذه المداخلة إلى تقييم الوضع الراهن لقطاع الاتصالات بالجزائر، وأهم ما قامت به من إصلاحات شاملة وهيكلية للنهوض بالقطاع وجعله مواكب للتكنولوجيات الحديثة، وتقييم أهم مؤشرات القطاع مقارنة بما يجب أن يكون عليه من الناحية العالمية، وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع ورغم ما قامت به الجزائر لا يزال غير قادر على دعم الجزائر لانتهاج الاقتصاد الرقمي، حيث أنه مستعمل للثروة عوض أن يكون منتجا لها، كما يعاني القطاع من مشاكل متنوعة خاصة فيما يتعلق بالانترنت، توصي الدراسة الدولة أساسا بمراجعة مختلف سياساتها وإستراتيجياتها، والعمل جاهدة على العصرنة، والتحيين الدائم للقوانين لتكون مواكبة للتطورات.

Résumé :

La tendance mondiale vers l'économie numérique oblige tous les pays y compris l'Algérie a adopté ce système, qui a été le résultat d'un ensemble énorme de développements technologiques ; Ceci oblige la mise en place de l'infrastructure effectivement pour faciliter cette adoption ; la technologie de l'information et la communication (tic) est la base essentielle pour la bonne application de l'économie numérique.

Aujourd'hui l'Algérie est devant un grand défi pour arriver à un investissement efficace et capable de moderniser l'économie et suivre le monde.

Cette étude a pour objectif d'évaluer la situation actuelle du secteur des télécommunications en Algérie, et les reformes globales et structurelles les plus importants, pour promouvoir le secteur et processus les technologies modernes, et aussi évaluer les indicateurs les plus importants par rapport au niveau mondial.

Cette étude a révélé que le secteur de télécommunication est incapable de soutenir l'Algérie à adopter effectivement l'économie numérique malgré toutes les dispositions ; lorsqu' il est un utilisateur de richesse au lieu qu'un producteur, et également le secteur souffre de divers problèmes, notamment en ce qui concerne l'internet.

Cette étude prône l'utilité et l'attention de l'état concernant les divers politiques et stratégies, et travailler dur sur la modernisation et la mise à jour permanant des lois pour se tenir au courant des développements.

مقدمة:

بعد خضوع العديد من اقتصاديات الدول النامية إلى ضغوطات النظام الاقتصادي العالمي الجديد الداعي إلى تحرير الاقتصاد، ورفع الحماية عن العديد من القطاعات، وفي ظل مختلف المتغيرات المختلفة التي شهدها العالم ولا يزال على رأسها التكنولوجيا، وانتقال معظم الاقتصاديات العالمية إلى ما عرف بالاقتصاد الحر والرقمي، كل هذه العوامل وأخرى فرضت على الدول النامية منها الجزائر القيام بجملة من الإصلاحات الهيكلية، لمواكبة التطورات والنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية.

إن الجزائر اليوم أمام تغييرات جذرية لنهجها الاقتصادي، وتسعى للقيام بإصلاحات وتعديلات تساعدها على اللحاق بتيار العولمة وتحرير التجارة الخارجية، كما أنها تقوم بإعادة الهيكلة العامة لاقتصادها، للانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات إلى اقتصاد السوق؛ وما يترتب عليه من تداعيات للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية خاصة، كتطوير البنية التحتية وفتح السوق للمنافسة الحرة وكذلك تشجيع القطاع الخاص في شتى المجالات وغيرها.

قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات الاقتصادية للتكيف مع شروط الدخول إلى اقتصاد السوق حيث انسحبت الدولة من تنظيم بعض القطاعات الاقتصادية، وانتقلت من دولة متدخلة تعتمد على أساليب القانون العام في تنظيم الحقل الاقتصادي، إلى دولة ضابطة وذلك من خلال تبني شكل جديد من أشكال ممارسة السلطة العامة والمتمثل في سلطات الإدارية المستقلة.

كما قامت بتبني برامج إنعاش خصصت لها مبالغ ضخمة، مست هذه البرامج الإصلاحية العديد من القطاعات بما فيها القطاع الخدمي، الذي ساهم بشكل فعال في تحسين اقتصاديات كثير من الدول المتطورة وإنتاج ثروة كبيرة، وقد احتل هذا القطاع في الجزائر المرتبة الثانية مباشرة بعد قطاع المحروقات.

يصنف ضمن هذا القطاع الأخير مجموعة من الخدمات منها الإعلام والاتصال، التي أصبحت من أهم النشاطات الدافعة للنمو والتطور الاقتصادي والحضاري والثقافي والاجتماعي؛ كما تعد مفتاحا لدخول إلى الاقتصاد الرقمي، وكذلك مصدرا مهما للدخل الوطني ودعم الاستثمار، وكافة نشاطات القطاعات الأخرى، من هنا يتحتم ضرورة تطوير هذا القطاع بالجزائر وتحديث قوانينه وتشريعاته، ومختلف آليات تسييره بما يتماشى وتداعيات العصر؛ بناءا على كل ما سبق يمكن طرح العديد من الأسئلة منها :

- ما هو واقع البنية التحتية لقطاع الاتصالات بالجزائر؟
- هل يسهل القطاع على الجزائر الولوج إلى الاقتصاد الرقمي ؟

أولا: أهمية قطاع الاتصالات بالنسبة للاقتصاد الرقمي

إن دخول العالم للألفية الثالثة التي جاءت مرفوقة بتطور تكنولوجي رهيب، جعل الاقتصاديين يفكرون في إيجاد بديل للاقتصاد الرأسمالي، وإستغلال التطور التكنولوجي من أجل ذلك؛ ليطفو على السطح ما سمي بالاقتصاد الرقمي؛الذي يعد نمطا جديدا تحاول كل الدول عامة والجزائر خاصة ركوب أمواجه، خاصة وأن تبنيه ليس بالأمر السهل، فهو يتطلب تطويرا دائما ومتسارعا للبنى التحتية برمتها، وتبني لمفاهيم حديثة كالحكومة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية والإدارة التكنولوجية وغيرها، كل هذا يقوم أساسا على مدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى مواكبتها للتطور السريع الحاصل؛ من هنا ارتأينا تخصيص هذا الجزء أولا لتوضيح مدى الارتباط بين تطور قطاع الاتصالات وتسهيل الدخول للاقتصاد الرقمي.

1. مفهوم الاقتصاد الرقمي

ظهر مصطلح الاقتصاد الرقمي أولا في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشر في كل أنحاء العالم، وقد تنوعت التعاريف والمفاهيم التي تناولت هذا المصطلح يمكن عرض البعض منها فيما يلي:

– الاقتصاد الرقمي هو نتيجة للتفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية، والفورية، والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما[1].

– إن الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت، أو اقتصاد الويب وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية والمنتجات الرقمية[2].

نلاحظ أن مختلف التعاريف التي تناولت هذا المصطلح تؤكد على أنه مجموعة من المؤسسات التي تتشابك فيما بينها من خلال شبكات الانترنت والمعلومات والاتصالات، من أجل تسهيل مختلف التعاملات الداخلية أو الخارجية، كل هذا للاستخدام الأكفأ لمختلف الموارد المتاحة، والوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين وخدمتهم بفعالية عالية لكسب رضاهم وولاءهم.

كما يمكن القول أن تبني الاقتصاد الرقمي يرتبط أساسا بمدى تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال، هذا التطور يقاس بمؤشرات عالمية، هته المؤشرات ترتبط بمختلف الجوانب المتعلقة بالقطاع والتي تؤثر في نموه وتطوره.

2. مؤشرات قياس تطور قطاع تكنولوجيا الاتصال والإعلام والفجوة الرقمية

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد والمجتمع، وقد قامت منظمات دولية باقتراح مجموعة من المؤشرات لقياس مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحجم الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والمتخلفة؛ هته المؤشرات ترتبط بمختلف الجوانب المتعلقة بالقطاع والتي تؤثر في نموه وتطوره، سنتطرق إلى أهمها وتتمثل في[3]:

– مؤشرات الكثافة الاتصالية وتقاس بعدد الهواتف النقالة والثابتة لكل 100 فرد وسعة الشبكات الاتصال من حيث معدل تدفق البيانات وغيرها؛

– مؤشرات التقدم التكنولوجي وتقاس بعدد الحواسيب وعدد مستخدمي الانترنت وحيازة الأجهزة الالكترونية كالفاكس والهواتف من قبل الأفراد والمؤسسات؛

– مؤشرات الإنجاز التكنولوجي سواء المستوردة أو المصدرة.

هذه المؤشرات أدت إلى تقسيم العالم، وظهور ما يعرف بالفجوة الرقمية، حيث يستخدم هذا المصطلح لوصف واقع كان ناتجا عن الثورة التكنولوجية، التي مست ميدان الإعلام والاتصالات، وهو يعني التوزيع غير المتساوي في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أنه وبالرغم من الاستثمارات التي تخصصها هذه الدول للتطوير واللحاق بركاب الدول المتقدمة إلا أنها لا تزال جد متخلفة.[4]

يلاحظ جليا كيف أن الدول المتطورة كدول أوروبا وأمريكا تمكنت من إرساء دعائم حقيقية قادرة على التطوير المستمر للقطاع، وهذا ما حقق لها نموا؛ على عكس الدول النامية ومنها الجزائر التي مازالت في بداية طريقها للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

إن التحول إلى الاقتصاد الرقمي والسعي إلى الالتحاق بالدول المتقدمة، ليس باختيار بل هو لزام أوجدته جملة من المتغيرات في ظل التوجه إلى الحكومات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية وغيرها، ويمكن تمثيل مراحل انتقال الاقتصاديات إلى الرقمنة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: مراحل الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي

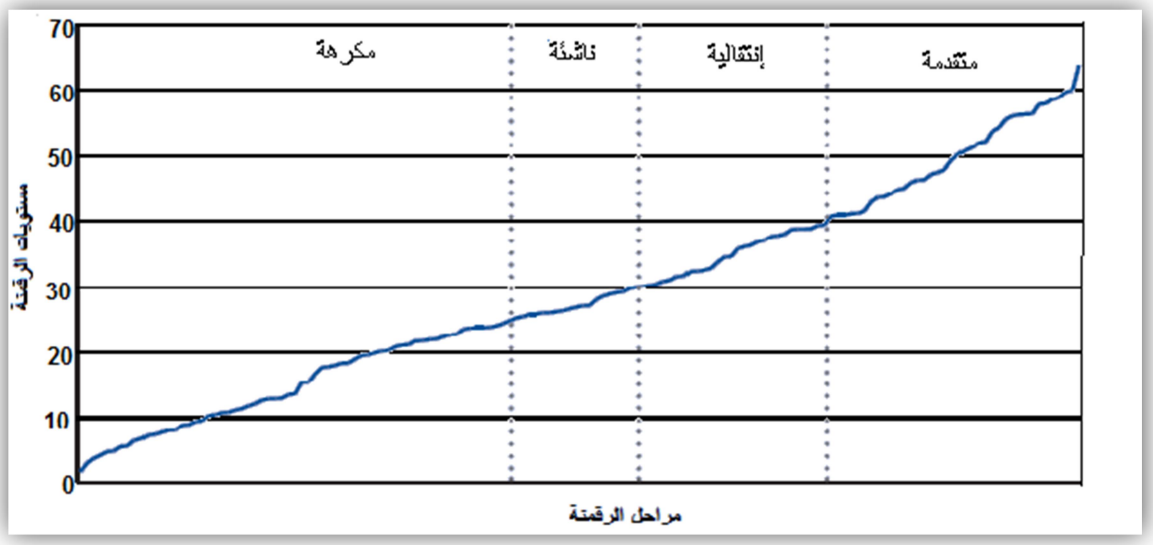

Source : The global information technology report 2012, p124. In : http://www.weforum.org/docs/GITR/2012/GITR_Chapter1.11_2012.pdf consulté le: 12/05/2015.

تقع الجزائر بالاستناد إلى التقرير العالمي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ضمن مرحلة الدول المجبرة على الانتقال للاقتصاد الرقمي، والتي تقع فيها مجموعة من الدول مثل تونس، اليمن، مالي، العراق، سوريا، المغرب، جنوب إفريقيا، مصر وغيرها، كما يؤكد التقرير على أن الجزائر من الدول التي تحتل المراتب الأخيرة عالميا وعربيا كذلك، ويمكن رصد تطور مراتب الجزائر عالميا بالاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور ترتيب الجزائر حسب مؤشرات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب/ العدد الإجمالي	/87 102	/80 104	/87 115	/80 122	/88 127	/108 134	/113 133	/117 138	/118 142	/114 166	/114 166	/113 167	/112 175	/104 174

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير السنوية لقياس مجتمع المعلومات 2003-2017

IN : www.itu.int/ict consulté le: 09/09/2017.

يتضح من الجدول السابق كيف أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة عالميا، رغم التحسنات الملحوظة غير أنها تعتبر طفيفة إذا ما تم مقارنتها بتداعيات تبني الاقتصاد الرقمي، وهذا ما يعكس وضعية تطبيق التكنولوجيا، ومستوى الأنشطة المختلفة في هذا المجال، فعلى الرغم من الاستثمارات والتجهيزات التي توفرها الجزائر غير أنها تظل في المراتب الأخيرة عالميا، هذا ما يحتم عليها مراجعة مختلف الخطط والإستراتيجيات للقطاع والسعي وراء العصرنة، وتوفير كل المستلزمات فهي مجبرة على توفير البنى التحتية الأساسية؛ وغيرها من الإجراءات التي من شأنها دفع عجلة النمو لتحسين وضعية الجزائر ومرتبتها على المستوى العالمي.

والجدير بالذكر هنا أن هذه التقارير العالمية قد لا تبرز حقيقة الوضع الحالي للجزائر، لاعتمادها على مؤشرات قد لا تتوافر في الجزائر لعدة أسباب كنقص الإحصائيات مثلا، ولكن هذا لا ينفي حقيقة أنه يتحتم على الجزائر القيام بجملة من الإصلاحات

الجوهرية العامة والخاصة الداخلية والخارجية، من أجل تحسين الوضع العام للاقتصاد، والذي لا يتلاءم والوضع العالمي بمختلف متغيراته، سواء من الناحية القانونية أو البنى التحتية، أو حتى التسيير الداخلي لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

بعد تعرفنا على الاقتصاد الرقمي، وأهمية تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال كبنية تحتية أساسية للعصرنة والولوج لهذا الاقتصاد، والتعريف بمكانة الجزائر عالميا، سنحاول فيما يلي تقييم واقع القطاع في الجزائر، والتعرف أكثر على أسباب تأخرها على المستوى العالمي.

ثانيا: واقع قطاع الاتصالات بالجزائر

أدت التحولات الاقتصادية الكبرى التي اعتمدتها الجزائر بعد تخليها على الاقتصاد المخطط، إلى تغيرات مست مختلف المجالات، حيث أن الانفتاح على الأسواق الدولية وتحرير قطاع الاتصالات قاد إلى ثورة داخل المجتمع الجزائري حيث سجل القطاع نموا معتبرا ترجمته الزيادة في معدلات الولوج التي مست مختلف أجزاء السوق، خاصة فيما يتعلق بالهاتف النقال، وكذلك أثرت على البنى التحتية وعلى مختلف المؤشرات المتعلقة بمستوى التطور التكنولوجي في هذا القطاع.

1. تقييم إنجازات الجزائر لتطوير القطاع

تأثرت الجزائر بثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، حيث وجدت نفسها مرغمة على مواكبة العصر وفتح باب المنافسة، وإرساء دعائم قادرة على بناء الاقتصاد ومواكبة العصر، وقامت بتوفير أغلفة مالية ضخمة خلال مختلف برامج الإنعاش التي انتهجتها لتأهيل مستوى الشبكة الاتصالية، وقد قامت الجزائر بما يلي[5]:

- تحديث الشبكة الوطنية للاتصالات وذلك بإدخال مكثف للتكنولوجيا المتجددة، وبالرقمنة الكاملة للشبكات وتشغيل خدمات جديدة؛
- رفع طاقة الشبكة الوطنية والخطوط الدولية كذلك؛
- توسيع الشبكة للتكفل بحاجيات كل الهيئات الاقتصادية والمالية مثل شبكات البنوك وغيرها؛
- إدخال خدمات الهاتف النقال عبر الساتل؛
- تشغيل أرضية انترنت ذات نطاق واسع وتوفير كل الخدمات العادية منها والمميزة.

بالرغم من كل هذا سجلت الجزائر رداءة في مستوى خدماتها، خاصة فيما يتعلق بمختلف خدمات سوق الانترنت لأسباب متنوعة، منها العجز التكنولوجي كما ونوعا، والمسجل على مستوى البنى التحتية للقطاع، لعدم قدرتها الفعلية على إرساء دعائم قادرة على سد الفجوة الرقمية رغم ضخامة حجم الغلاف المالي الذي خصص في هذا الجانب، فمثلا طول الشبكة الأرضية للألياف البصرية على 47000 كلم في منتصف 2013[6]، وهي تمثل حوالي 44 % فقط من مد الألياف البصرية على مستوى التراب الوطني، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالميزانيات المالية المخصصة لهذا؛ وهذا يرجع لعدة أسباب على رأسها تفرد اتصالات الجزائر بتوفير خدمات الانترنت، وفي كل المراحل المعتمدة لتقديم الخدمة، وهذا يعد جد صعب نظرا لكبر مساحة الجزائر من جهة، وضعف إمكانيات المؤسسة سواء البشرية أو التقنية مقارنة مع الطلب المتزايد من جهة أخرى.

إن التمكن من تأهيل وتطوير مختلف البنى التحتية لهذا القطاع يساهم بشكل مباشر وفعال في إنجاز مشاريع مختلفة، تخص مثلا تشغيل شبكات الطلب عن بعد، التعليم عن بعد، وجامعة افتراضية وتطوير التجارة الإلكترونية، خاصة وأن هذه الأخيرة قد خاضت فيها الدول المتقدمة أشواط بعيدة جدا عن الجزائر؛ والحكومة الإلكترونية والذي لا يزال مشروعا قيد التنفيذ.

تسعى الجزائر للدخول إلى الاقتصاد الرقمي، ويتضح هذا من خلال التجديد والتطوير لتأهيل الشبكات واستيعاب أكثر للطلب، وكذا الزيادة من نوعية وجودة الخدمة، كما تقوم الدولة بإنجاز مجموعة من المشاريع لتحسين بنيتها، ويمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال[7]:

– الانطلاق في أشغال إنجاز كابل بحري جديد يربط وهران بمدينة فلانسيا الإسبانية ويمتد إلى الجزائر العاصمة يبلغ طوله حوالي 550 كم وبقدرة استيعاب 100 جيقا وقدرت تكاليف المشروع بحوالي 26 مليون أورو بالنسبة لخط وهران فلانسيا و10 مليون أورو إضافية لفرع اتصالات الجزائر[8]؛

– توسيع شبكة الألياف البصرية (27 مليار دج للتحديث) كبديل للكوابل النحاسية التي أصبحت متقادمة وتكلف المؤسسة المسوقة الكثير من أجل التصليح)؛

– توسيع الحظائر التكنولوجية وبناء مراكز لتطوير الأقمار الصناعية.

بالإضافة إلى أنه يتحتم عليها الإدراج السريع للانترنت الفائق السرعة وتعميمه، وكذا إدراج التكنولوجيات الحديثة التي من شأنها فعلا تطوير مكانة الجزائر داخليا وخارجيا.

إن مجموع الخطط المستقبلية لعصرنة البنى التحتية للقطاع، السابقة الذكر وغيرها يجب أن تكون قادرة على مواكبة التسارع التكنولوجي، الذي يؤثر بشكل كبير على تقادم مختلف الخطط والقوانين.

إن الجزائر اليوم أمام رهانات كبيرة، لتتمكن من التحسين الفعلي لبنيتها التحتية، والتي لم تعد قادرة على استيعاب الطلب المتزايد، مع التأكيد على أن هذا القطاع هو قطاع منتج فهو لا يجب أن يتأثر بأي عوامل خارجية (كانهيار أسعار البترول)، فهو قادر على تحديث بنيته اعتمادا على مختلف مداخيله، والتي تعتبر جد ضخمة في الدول المتقدمة.

كذلك من مخرجات الوضع المستحدث في الجزائر إنشاء سلطة الضبط في إطار تحرير السوق وحماية المستهلك، حيث تم فتح للمنافسة وتشجيع الاستثمار الخاص في هذه الأسواق بتخصيص من القانون 2000-03، والذي يحدد القواعد العامة، فهي منشأة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والسلطة المالية لضمان السير الحسن للسوق والمنافسة، وكذا الحفاظ على المصلحة العامة ومصالح كافة المستعملين، ويمكن حصر أهم مهامها في النقاط التالية [9]:

– السهر على احترام إطار الترتيبات التنظيمية لنشاطات، وعلى وجود منافسة فعالة من خلال اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيمها؛

– السهر على تطبيق دفاتر الشروط بطريقة تضمن المساواة بين مختلف المتعاملين، وعلى توفير تقاسم للهياكل التحتية في ظل احترام حق الملكية؛

– تخطيط وإدارة وتخصيص ومراقبة استخدام الترددات في النطاقات المقدمة لها، مع احترام مبدأ عدم التمييز؛

– الموافقة على العروض المرجعية للربط البيني[10]، وكذا البت في النزاعات المتنوعة؛

– تسيير إجراء مناقصة لمنح تراخيص إنشاء وتشغيل شبكات الاتصال العامة؛ ومنح تصريحات التشغيل ووضع المواصفات والمعايير التي يجب أن تستجيب لها؛

– تحديد قواعد لمتعاملي شبكات الاتصالات العامة، بهدف تسعير الخدمات المقدمة للجمهور وإدارة صندوق الخدمة الشاملة؛

– التحكم في النزاعات التي تنشأ بين مختلف المتعاملين أو المستخدمين؛

– المشاركة في إعداد الموقف الجزائري في المفاوضات الدولية وذلك في مجالي البريد والاتصالات، والتعاون في إطار مهامها مع السلطات أو الأجهزة المحلية أو الأجنبية على حد سواء.

إن تنفيذ مختلف هذه المهام مكلف لمجموعة من الهيئات الممثلة في مجلس، على رأسه مدير عام مكلف من طرف رئيس الجمهورية، ولضمان استقلاليتها من الناحية المالية والتي تمهد لاستقلالية في مختلف الجوانب، تم تزويدها بموارد مالية خاصة بها (أتعاب الخدمات؛ المستحقات؛ نسبة مئوية من الربح المالي لكل رخصة ممنوحة؛ مساهمات متعاملي المصلحة العالمية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية).

إن إنشاء سلطة الضبط يقضي بتخلي الدولة عن التسيير الإداري، والاقتباس من التجارب الدول الأخرى للدخول إلى اقتصاد السوق، والتحول إلى السلطات الإدارية المستقلة التي تضمن السير الجيد للسوق، وتنظم المنافسة لأجل الحفاظ على المصلحة العامة، وهذا ما يترجمه مختلف مهام سلطة الضبط.

يتعين على هذه السلطة أن تتميز بميكانيزمات جديدة ومرنة للإدارة ولمراقبة السوق وتولي صلاحيات واسعة تنصب في إطار واحد وهو تطوير وتقديم خدمات البريد والمواصلات ذات نوعية رفيعة في ظروف موضوعية وشفافية بدون تمييز وفي مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة وحماية المستهلك.

إن الجدير بالذكر هنا أن القوانين التي تحكم قطاع الاتصال بصفة عامة، هي قوانين غير منسجمة مع الممارسات الحديثة في سوق الاتصالات ومستجدات التقنيات وتكنولوجي، ولم تقم الدولة الجزائرية باستحداثها لضبط القطاع والنهوض به، والاكتفاء بالقانون 03-2000 السالف الذكر، والذي مر عليه أكثر من عشرية كاملة وأصبح لا يغطي جزء كبير من ممارسات السوق الحديث، حيث أن السوق المفتوح للمنافسة المحلية والدولية أثر بشكل مباشر سواء على مستوى التقنيات والتكنولوجيات أو على مستوى العادات الاستهلاكية.

كما رجح العديد من الخبراء أسباب تخلف مكانة الجزائر عالميا إلى تداخل المسؤوليات بين الهيئات المشرفة على القطاع والمتمثلة في وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ودور الدولة الجزائرية المتخصصة في منح الذبذبات، وأكدوا أن خوف الدولة من انفتاح حقيقي للقطاع ساهم في ديمومة الركود، وبقاء القطاع مستعملا لثروات الدولة، بدلا من أن يكون منتجا للثروة على غرار الدول الأخرى، وهذا ما يحتم على الجزائر إصدار قوانين جديدة تأخذ التحولات التكنولوجية بعين الاعتبار، ومدركة لمصطلحات سوق الاتصالات الحديثة، وتحديد واضح ودقيق لمختلف المسؤوليات والمهام لمواكبة التطورات الدولية[11].

بعد التعرف على أهم الانجازات، وكذا الإطار التشريعي والتنظيمي لتطوير القطاع، سنحاول فيما يلي التعرف على واقع القطاع وتقييمه أكثر من خلال أهم الأرقام والمؤشرات التي حققتها الجزائر.

2. تطور رقم أعمال وإيرادات القطاع بالجزائر

يعد هذا القطاع من القطاعات الخالقة للقيمة المضافة في معظم الاقتصاديات العالمية، لذا تسعى الجزائر جاهدة إلى تطوير هذا القطاع، وجعله في قلب إستراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية، وقد قدرت مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام للجزائر عام 2014 بحوالي 3.17 %، كما بلغ رقم الأعمال لنفس الفترة حوالي 532 مليار دولار ليحقق بذلك معدل نموا يقدر بحوالي 6,61 % مقارنة بالسنة السابقة؛ والمسجل هنا أن 85 %من الإيرادات المجمعة للقطاع تعود لسوق الهاتف النقال والثابت معا، حيث سجل نموا مستمرا وزيادة مذهلة لعدد المشتركين، وقدر إجمالي المشتركين في الهاتف الثابت والنقال ما يعادل 41 مليون في نهاية 2012 وارتفع إلى حوالي 46 مليون مشترك لسنة 2015 [12].

3. تقييم مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالجزائر

يمكن تمثيل قائمة لأهم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بمجتمع المعلومات في الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجزائر

الفئة	التعريف بالمؤشر	تعيين	الارقام بالقيمة المطلقة		النسبة
مؤشرات الهياكل	مؤشر 1 : " تجهيزات عمومية لـ 1000 نسمة (مقاهي الانترنت، الأكشاك المتعددة الخدمات، مخادع عمومية للهاتف) "	مقاهي الإنترنت	9300		0.164
		الأكشاك المتعددة الخدمات	51504		2.17
		مخادع عمومية للهاتف	4247	اتصالات الجزائر	0.874
			16500	حورية	
		المجموع	20747		
	مؤشر 2 : " الكثافة الهاتفية بالنسبة لـ 100 نسمة".	الهاتف الثابت : – الخطي – WLL	2990000 697603		13.35
		المجموع	3687603		
		الهاتف الجوال : – موبليس –جيزي – أوريدوا	7703689 14108857 5218926		97.90
		المجموع	27031472		
	مؤشر 3 : "تجهيزات الإعلام الآلي و الاتصال"	نسبة العائلات التي لها حاسوب بالنسبة لـ 100 عائلة	710967		12.31
		نسبة السكان الذين لهم جهاز تلفاز بالنسبة لـ 100 نسمة	31579616		93.1
	مؤشر 4 : "تجهيزات الإعلام الآلي لقطاع التربية"	نسبة تجهيزات التربية	الطور الابتدائي		معلومة غير متوفرة
			الطور المتوسط :18384 حاسوب/3158117 تلميذ		0.58 حاسوب/100 تلميذ
			الطور الثانوي : 24848 حاسوب/974736 تلميذ		2.54 حاسوب/100 تلميذ
		نسبة تجهيزات التعليم العالي	45000 حاسوب/952067 طالب		4.72 حاسوب/100 طالب
		نسبة تجهيزات التكوين و التعليم المهنيين	20000 حاسوب/416642 متربص		4.80 حاسوب/100 متربص
مؤشرات النفاذ الى تكنولوجيات الاعلام والاتصال	مؤشر 5 : "النفاذ الى الانترنت المشتركين المقيمين"	نسبة النفاذ إلى الانترنت ذي التدفق العالي بالنسبة لـ 100 نسمة	585455		10.14
		نسبة النفاذ إلى الانترنت ذي التدفق المنخفض بالنسبة لـ 100 نسمة	105892		1.83

	مؤشر 6 : "النفاذ إلى الانترنت المشتركين المهنيين(مؤسسات)"	نسبة النفاذ إلى الانترنت المشتركين المهنيين(مؤسسات)	16579	13.94
	مؤشر 7 : "أسعار النفاذ إلى الانترنت"	أسعار النفاذ إلى تجهيزات الإعلام الآلي في السوق المحلية	السعر المتوسط لحاسوب في السوق/الأجر الوطني الأدنى المضمون	1.8 الأجر الوطني الأدنى المضمون
		أسعار النفاذ إلى الانترنت في السوق المحلية بالعرض المحدود	السعر المتوسط للوصلة في السوق/الأجر الوطني الأدنى المضمون	3.33٪ الأجر الوطني الأدنى المضمون
		أسعار النفاذ إلى الانترنت في السوق المحلية بالعرض غير المحدود	السعر المتوسط للوصلة في السوق/الأجر الوطني الأدنى المضمون	4.91٪ الأجر الوطني الأدنى المضمون
مؤشرات استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال	مؤشر 8 : "الاستعمال الشخصي للإنترنت ذي التدفق المنخفض	نسبة استعمال الانترنت ذي التدفق المنخفض من طرف الأشخاص	192 دقيقة/ شهرين	3.18سا/شهرين
	مؤشر 9 : "الاستعمال المهني للانترنت"	نسبة استعمال الانترنت من طرف المؤسسات	عنوان إلكتروني	58.2٪
			موقع ويب	29.4٪
			اسم مجال	15.2٪
		نسبة الدخول إلى الإنترنت من طرف المؤسسات	مؤشر الدخول	41.44٪

المصدر: http://www.mptic.dz

المؤشرات المعلن عنها في موقع الوزارة مصدرها الدراسة التي قام بها مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية والتي تم إنجازها في ديسمبر 2008؛ والجدير بالذكر هنا أن معظم هذه المؤشرات لم يتم تحديثها، وقد أشارت وزيرة الاتصال في تصريح لها أن نقص الإحصائيات المتعلقة بالقطاع، خاصة فيما يتعلق باستخدام الانترنت، والتي تعد من أهم أسباب التي أثرت على تأخر مكانة الجزائر عالميا، لصعوبة توفير بيانات ومعلومات حول بعض المؤشرات، التي يتم الاعتماد عليها عالميا لقياس مجتمعات المعلومات، والتي سبق الإشارة إليها، وبذلك تعطى لها قيمة الصفر وهذا بالضرورة يؤثر على مكانة الجزائر، كما أنه يلاحظ جليا ضعف انتشار خدمات الانترنت، إذا ما تم مقارنتها بالهاتف النقال، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار الخدمة بسبب غياب المنافسة من جهة، وكذلك عدم القدرة على التفرد بإرساء بنى تحتية تغطي كل الطلب عبر كافة التراب الوطني من جهة ثانية كما سبق الذكر؛ وقد قامت الدولة في هذا الإطار بتشجيع استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لدعم أكثر لمختلف الخدمات وتوفيرها، خاصة فيما يتعلق بالانترنت؛ إن الجزائر اليوم بحاجة إلى تحفيز أكثر للقطاع الخاص، من أجل التحسين في بنيتها التحتية من جهة، وتلبية أكثر للطلبات السوق المتزايدة من جهة أخرى.

ثالثا: تحليل سوق الاتصالات بالجزائر

يقدم قطاع الاتصال عدة خدمات تتمثل أساسا في خدمة الانترنت، الهاتف الثابت والنقال اللذين أحدثا تغيرا مهما في الجزائر، ويسجل سوق الاتصالات في الجزائر نموا قويا، خاصة بعد ظهور المنافسة ويتضح هذا النمو أساسا في الارتفاع المتزايد لقاعدة العملاء وإيرادات القطاع.

يسجل السوق الجزائرية احتياجات عديدة، على الرغم من امتلاكها لأرضية قوية من المتعاملين في مجال الهاتف النقال، وهذا ما شجع الدولة على إدخال خدمات الجيل الثالث؛ والجيل الرابع للدخول في مراحل جديدة في تطوير قطاع الاتصالات محليا، كما أثر تطور سوق الهاتف النقال بشكل واضح على خدمات الهاتف الثابت، ويمكن تمثيل التطور للمشتركين في الهاتف الثابت والنقال في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت والنقال (2001-2015)

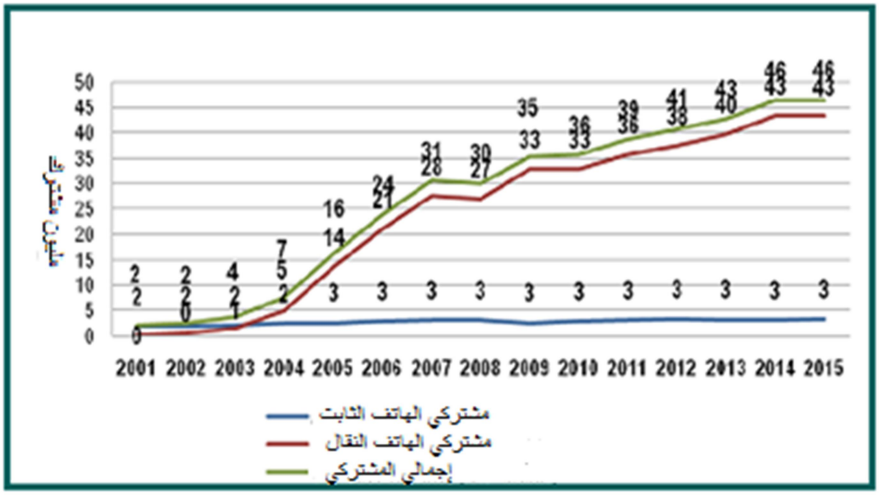

المصدر: النشرة الفصلية لسلطة ضبط البريد والمواصلات 2015

من الشكل السابق يتضح هيمنة سوق الهاتف النقال، وأن مشتركي الهاتف النقال في تطور جد سريع على عكس الهاتف الثابت الذي يعرف معدل نمو متباطئ، وهذا لشدة المنافسة في المجال الأول، وكثرة العروض التي تقدمها المنافسة من جهة، وكذلك الطبيعة الخدمية للهاتف النقال من جهة ثانية، كما نلاحظ كيف أن سنة 2015 عرفت ثباتا عكس السنوات السابقة، حيث قدر معدل النمو فقط بحوالي 21%

حقق القطاع عام 2015 نموا في الإيرادات قدر بحوالي 6.61 %، حيث تم تحقيق حوالي 532 مليار دينار، مقابل 499 مليار دينار سنة 2014 ، ويشغل القطاع يد عاملة تقدر بحوالي 140000 شخص لنفس السنة، كما تقدر المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في هذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2014 حوالي 148 مشروع، وبقيمة مالية تقدر بحوالي 372580 مليون دينار جزائري، وتفتح بذلك حوالي 8642 منصب شغل[13].

إن مختلف هذه التطورات تترجم جهود الجزائر لتحديث اقتصادها، والاستعمال المتنامي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، التي تمكن بالضرورة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني، وسنحاول التفصيل أكثر في كل خدمة على حدى.

1. سوق خدمة الانترنت بالجزائر

يعد الانترنت من أبرز معالم تكنولوجيا الاتصال، والذي أثر بشكل مباشر، وغير مباشر كذلك في تحديث الاقتصاد، وإدخال مفهوم الاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية.

دخلت خدمة الانترنات للجزائر لأول مرة عام 1993 عن طريق (CERIST)، وهو مركز أبحاث تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بعد ذلك وفي 1998 أنهي احتكار الخدمة ورخص بدخول شركات أجنبية، لكن سرعان ما خرجت من السوق، وبقي حكرا للدولة، لذا ما يزال الوضع الحالي ضعيفا، وهذا ما يعكسه مرتبة الجزائر إفريقيا وعالميا، وهيمنة اتصالات

الجزائر على السوق وهذا ما يبرر عجزها في تلبية الطلب المتزايد على خدمة الانترنت سواء من حيث التوسيع في البنية التحتية، أو تزويد الخدمة للمستهلك النهائي؛ وللمزيد من الإيضاح يمكن القول أن خدمة الانترنت مقسمة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة وهي:

– الجزء الدولي والمتمثل في شبكة الكابل البحري وهو الممثل لنقل التكنولوجيا إلى الجزائر ككل؛

– شبكة النقل والمتمثلة في شبكات الألياف البصرية التي بها تدفق عالي لكافة التراب الوطني؛

– أما الجزء الأخير فيتمثل بما يعرف بشبكة التواصل أو الكيلومتر الأخير وهو المخصص لإيصال الانترنت من مدخل مختلف الولايات إلى المنازل.

يمثل هذا الجزء الأخير المشكل الأكبر لسوق الانترنت بالجزائر، حيث أن اتصالات الجزائر مسؤولة بدرجة أولى على الجزئين الأولين، والاعتماد في الجزء الأخير على الموزعين والذي بلغ عددهم في بداية النشاط أكثر من 100 متعامل أما اليوم فهو لا يتجاوز عددهم خمسة متعاملين حسب تصريح وزيرة الاتصال؛ ويرجع هذا النقص بدرجة كبيرة إلى قيود أنظمة استغلال شبكة الانترنت، وتقادم القوانين التي تؤثر على مجال العمل وغيرها.

أثرت مجموعة من الأسباب المتراكمة على تردي مستوى خدمة الانترنت وتأخر الجزائر على المستوى العالمي ويمكن إيضاح أهمها في النقاط التالية:

– ارتفاع الطلب الكبير نتيجة لانفتاح السوق، وتغير ثقافة المجتمع، والتوجه نحو الاستخدام الواسع، مما أدى إلى عدم قدرة مؤسسة واحدة على استيعاب الطلب؛

– اعتماد الجزائر في المراحل الأولى لإدخال الانترنت على الألياف النحاسية بدل الألياف البصرية والتي تعرضت للتلف لأسباب مختلفة، وهو جاري اليوم تحديثها إلى جانب عمليات التوسيع ؛

– غياب الاستثمار الخاص (حيث أن مختلف الدول المتقدمة تعتمد على القطاع الخاص للاستثمار خاصة في الكيلومتر الأخير) لعدم وضوح القوانين من جهة، والتخلف التكنولوجي وارتفاع تكاليفها من جهة أخرى.

تحاول الجزائر اليوم إدخال تكنولوجيات حديثة لتوفير الانترنت كالجيل الثالث والرابع خاصة لارتباطهم بخدمة الهاتف النقال والنجاح الذي حقق هذا الأخير، وسنحاول تلخيص أهم تطورات سوق خدمات الانترنت حسب أخر الإحصائيات، خلاف الفترة التي تزامنت مع إدخال خدمات الجيل الرابع في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: تطور مستعملي الانترنت حسب نوع التكنولوجيا بالجزائر

السنة	2013	2014	التطور	نسبة التوزيع
عدد مشتركي ADSL	12838214	1518629	%18.34	%94.93
عدد مشتركي الجيل الرابع (4 G)	-	80693	-	%5.04
عدد مشتركي(wimax)	179	370	%106.70	%0.02
تطور عدد المشتركين	1283420	1597692	%24.64	

المصدر: النشرة الفصلية لسلطة ضبط البريد والمواصلات 2014.

على الرغم من البدء في إدخال هذه التكنولوجيات الحديثة غير أن معدل نفاذ الانترنت لا يزال ضعيفا، والذي بلغ 10%، حيث قدر مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص ب 18.1 عام 2014، منهم 4 هم مشتركو الانترنت عريض النطاق؛ من هنا يتحتم على الجزائر اليوم تطوير قطاعها ووضع شبكات الانترنت الفائقة السرعة، وكذلك تقديم خدمات جديدة وبأسعار

مقبولة لفائدة المستهلك، وهذا ما يستوجب فتح السوق للاستثمار الخاص الذي من شأنه تقديم قيمة مضافة للسوق والقطاع وللاقتصاد ككل.

2. سوق خدمة الهاتف الثابت بالجزائر

حقق سوق الهاتف الثابت في الجزائر بداية تطورا كبيرا، لكن هذا لم يدم طويلا فمع دخول الهاتف النقال، وتمكن المتعاملين من توفير الخدمات بأسعار منخفضة، مقارنة بالهاتف الثابت إضافة إلى مختلف المميزات التي يقدمها؛ يتفرد بخدمة القطاع اتصالات الجزائر التي ظلت مهيمنة على السوق.

سجلت مؤسسة اتصالات الجزائر مع نهاية 2015 حوالي 3,268 مليون مشترك للهاتف الثابت، هذا ما يمثل نمو بنسبة 4.45% مقارنة بسنة 2014 أين سجل 3.099 % مليون مشترك، وهي نسبة ضئيلة ويعود هذا كما أنف الذكر لأن شبكة الهاتف الثابت تعرف ركودا نسبيا منذ افتتاح سوق الهاتف النقال، وقد قدرت نسبة دخول الهاتف الثابت للبيوت في نهاية 2015 نسبة 8.09% ، ولمزيد من التوضيح يمكن تمثيلها كما يلي:

شكل رقم03 : عدد مشتركي ومعدل النفاذ لشبكة الهاتف الثابت (2002-2015)

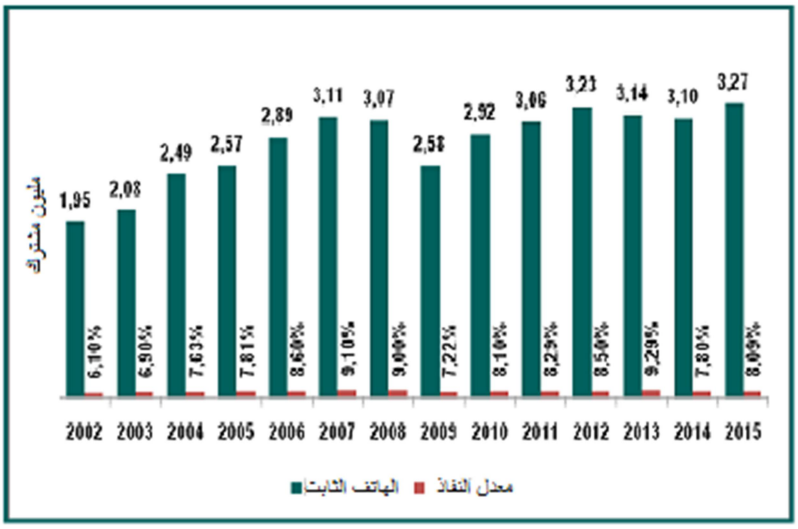

المصدر: النشرة سلطة ضبط البريد والمواصلات 2015.

إن تطور عدد المشتركين في قطاع الهاتف الثابت يعرف نموا طفيفا كما سبق الإشارة، حيث يتضح من الشكل كيف أن معدل الزيادة يعتبر متذبذب وطفيف جدا.

كما يمكن تقسيم عدد مشتركي الهاتف الثابت إلى زبائن في الشبكة الثابتة السلكية (filaire) ، وآخرون في الشبكة الثابتة غير السلكية (WLL)، ويمكن تمثيل تطور المشتركين حسب نوع الشبكة في الشكل الموالي:

شكل رقم 04 : توزيع المشتركين بين الشبكة السلكية والغير سلكية (2001-2015)

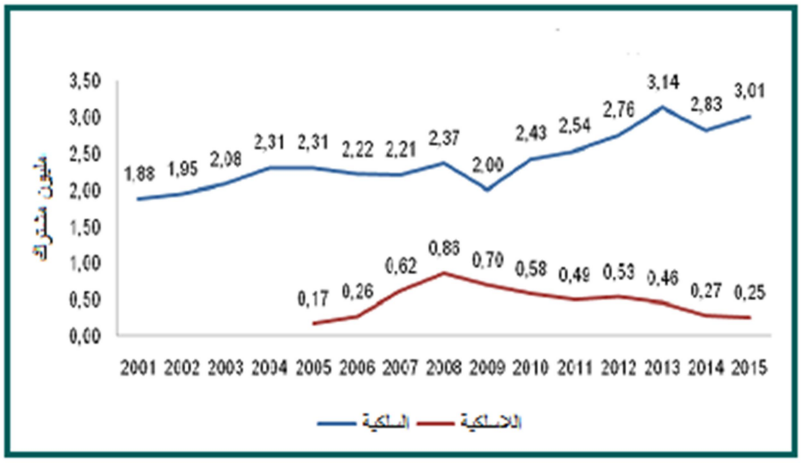

المصدر: النشرة الفصلية لسلطة ضبط البريد والمواصلات 2015.

يلاحظ من الشكل جليا سيطرت خدمة الهاتف السلكية في السوق، حيث أن مجموع زبائن الهاتف الثابت 92% من إجمالي المشتركين هم ينتمون إلى الشبكة السلكية .

يمكن تمثيل تطورات رقم الأعمال لسوق الهاتف الثابت في الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: تطور رقم أعمال سوق الهاتف الثابت (2001-2015) (مليار دينار جزائري)

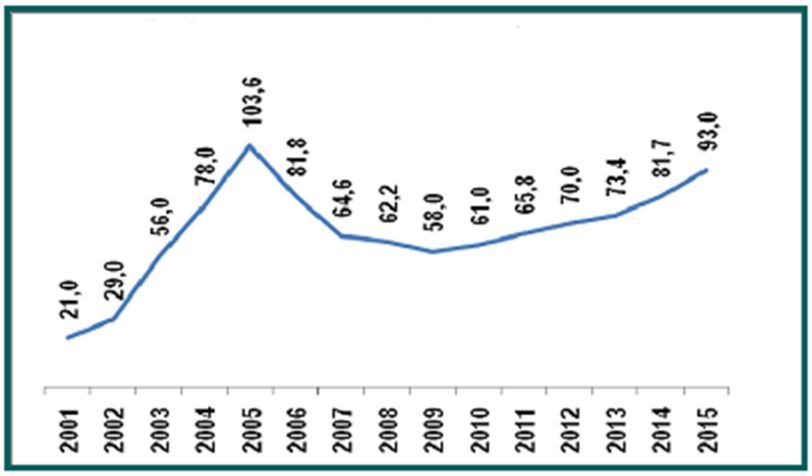

المصدر: النشرة الفصلية سلطة ضبط البريد والمواصلات 2015

سجلت اتصالات الجزائر سنة 2015 رقم أعمال قدر بحوالي 93 مليار دينار وهذا يعد ارتفاع مقارنة بسنة 2014 بما يعادل 13% ، حيث أنه ومنذ سنة 2006 ورقم الأعمال في انخفاض إلى غاية 2009 أين بدأ ظهور التحسن في نمو إلى غاية 2015.

بالرغم من أن سوق الهاتف الثابت لازال حكرا للدولة الجزائرية، غير أن هذا الأخير تأثر بتحرر سوق الهاتف النقال، وهذا للخصائص والمميزات التي يقدمها هذا الأخير.

تفرض اتصالات الجزائر سيطرتها على سوق الهاتف الثابت، خاصة بعد دخول متعامل ثاني للهاتف الثابت وفشله، هذا المتعامل عبارة عن شركة ذات أسهم كانت نتيجة عن تحالف بين المصرية للاتصالات وأوراسكوم تيليكوم، ذات إسم تجاري "**لكم**" دخلت سنة 2005، لتقديم خدمات الهاتف النقال والانترنت، ولكن لم تدم طويلا لتعلن فشلها بسبب مجموعة من المشاكل على

رأسها مشاكل التشغيل والمنافسة، كذلك مع اتصالات الجزائر وقد قدرت خسائرها بعد غلقها عام 2008 بحوالي 68 مليون دولار[14].

كما يعود ركود هذا السوق إلى افتتاح سوق الهاتف النقال وما يوفره من أسعار زهيدة بالإضافة إلى تعدد مزاياه كالتنقل والرسائل القصيرة وخدمات القيمة المضافة وخدمات الانترنت...إلخ

3. سوق خدمة الهاتف النقال بالجزائر

عرف سوق الهاتف النقال في الجزائر تطورا ملحوظا حيث فاق إجمالي المشتركين عدد السكان وهذا يرجع بدرجة أولى إلى انفتاح السوق، والذي يشمل ثلاثة متعاملين يتقاسمون السوق فيما بينهم، وتتميز هذه الأخيرة بمنافسة شديدة، تحتم على كل واحد العمل جاهدا لزيادة حصته السوقية، ويمكن ذكر أهم أسباب التطور السريع لسوق الهاتف النقال بالجزائر في النقاط التالية:

- إدراك الجزائر لأهمية القطاع، واهتمامها بتطوير البنى التحتية؛
- النمو الذي يشهده الاقتصاد العالمي عامة والجزائر خاصة؛
- النمو الذي عرفه قطاع المحروقات وارتفاع أسعار البترول خلال الفترة السابقة، ومنه بالضرورة ارتفاع إيرادات الدولة التي خصص جزء كبير منها للإصلاح ودعم القطاعات؛
- فهم دور الاستثمار في القطاع الخاص وفتح الباب أمامه؛
- التطورات التكنولوجية المذهلة والتي مست الهاتف النقال.

على الرغم من التطورات الجذرية التي عرفها سوق الاتصالات بالجزائر، غير أنها تعد من الدول المتأخرة في مجال الهاتف النقال، مقارنة بما وصلت إليه هذه الخدمات على المستوى العالمي، لارتفاع التكاليف من جهة ورداءة تغطية شبكاتها من جهة أخرى، ولكن هذا لم يمنعها لأن تكون من أهم الأسواق في منطقة المغرب العربي، نظرا للنمو السريع الذي عرفته في مجال الهاتف النقال، حيث وبمجرد فتح السوق للمنافسة خلال الأربعة سنوات الأولى عرفت تطور بنسبة تزيد على 200%؛ وقد عرف مجال الهاتف النقال منافسة شديدة بين المتعاملين الثلاثة اتصالات الجزائر"موبليس"، أوراسكوم للإتصالات "جيزي"، الوطنية للاتصالات "أوريدوا"، حيث سعى كل واحد منهم إلى كسب أكبر قدر ممكن من الزبائن، بتقديم أفضل العروض وأقوها، وتقديم مستوى عالي من الجودة.

يعد قطاع الهاتف النقال من القطاعات الفتية في الجزائر إذ نشأ سنة 1994 فقط بتكنولوجيا ¨Radio Telephonie mobile : NMY/NOKIA ANOLOGIQUE¨، وأطلقت شبكة GSM (Global System For mobil) في جانفي 1999 وبتمديدها تم ربط 98000 مشترك في نهاية 2001؛ هنا بدأت الانطلاقة الفعلية للاتصالات الجزائر اللاسلكية[15] .

حيث تم إنهاء الاحتكار التام للدولة، وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ولأنها لا تمثل سوى 487 مليون دولار فقط من الناتج الإجمالي الخام حسب إحصائيات سنة 2000، أي ما يعادل 0,8% في حين تكون النسبة لدى الدول المتقدمة تتراوح بين 4% و 8% من الناتج الإجمالي[16].

على ضوء كل هذا قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات من بين ما نتج عنها حصول أوراسكوم تيليكوم الجزائر المعروفة بعلامة "جيزي" في جويلية 2001 على رخصة استغلال، واعتبارها المتعامل الثاني للهاتف النقال بعد الجزائرية للاتصالات، حيث استطاعت أن تفتك "جيزي" منصب الريادة بحصوله على 315801 مشترك مقابل 135204 مشترك للجزائرية

للاتصالات نهاية سنة 2002 أي أن "جيزي" استطاعت الحصول بالتقريب على 70% من الحصة السوقية؛ استجابة لهذه التغيرات والمنافسة القوية تم فصل نشاط الهاتف النقال عن الجزائرية للاتصالات في فرع خاص تحت اسم "موبليس" وهذا في 08 أوت 2003؛ في نفس السنة تم منح الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية تحت اسم "نجمة" والذي تم تغييره سنة 2013 إلى "أوريدوا"[17].

استمرت المؤسسات الثلاثة في التطور حيث أن القطاع بكامله تطور بنسبة 900% خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2006 [18].

لا يزال التنافس قائما إلى يومنا هذا على تحسين جودة التغطية وخدمات الشبكة من جهة، وعلى إيجاد مختلف الطرق لتسيير العروض الترويجية للإرضاء أكبر عدد ممكن من الزبائن، ويمكن تمثيل توزيع المشتركين في الجدول كما يلي:

الشكل رقم 06:تطور عدد مشتركي الهاتف النقال بالجزائر (2000-2015)

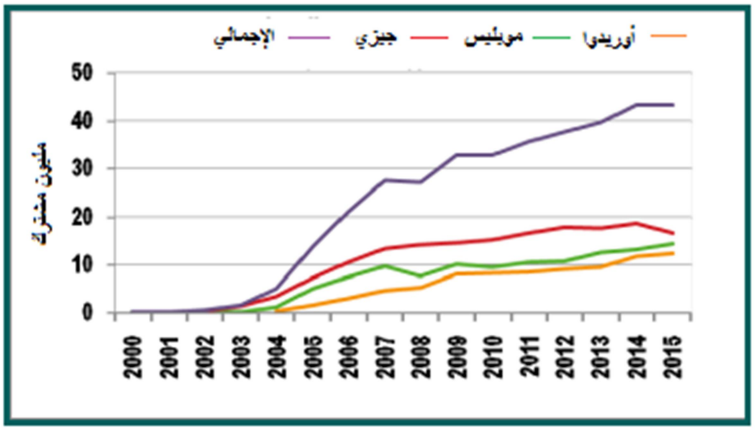

المصدر: النشرة الفصلية لسلطة ضبط البريد والمواصلات 2015

يتضح من الشكل السابق أن جيزي هي المؤسسة الرائدة في السوق، على الرغم من أن عدد مشتركيها في انخفاض مستمر منذ 2010 وإلى غاية 2014 أين فاق عدد مشتركيها 18 مليون مشترك ليعود للانخفاض مرة أخرى عام 2015 حيث بلغ حوالي 16 مليون مشترك، كما يسجل تحسن مستمر لكل من "**موبيليس**" و "**أوريدوا**" كما أن عدد المشتركين إجمالا في انخفاض مستمر منذ 2013 وقدر معدل هذا الانخفاض بحوالي 11.53 % ، يعود هذا إلى التوجه نحو شبكات الجيل الثالث ويمكن تمثيل هذا في الجدول الموالي:

جدول رقم 04: تقسيم عدد المشتركين حسب نوع التكنولوجيا لعام 2015

المتعامل /نوع الخدمة	شبكة GSM	شبكة الجيل الثالث3G	الإجمالي
موبليس	7775837	6542332	14318169
جيزي	12466980	4144135	16611115
أوريدوا	6665799	5632561	12298360
الإجمالي	26908616	16319028	43227643

المصدر: النشرة الفصلية لسلطة ضبط البريد والمواصلات 2015

يتضح من الجدول السابق كيف تؤثر التكنولوجيا على السوق، وعلى عدد المستخدمين بتغييرهم لسلوكاتهم وإستهلاكاتهم بما يتوافق والإحتياجات المتطورة والمواكبة لتكنولوجيا.

يلاحظ أيضا أنه ومنذ فتح سوق الهاتف النقال وبدأ النشاط و "**جيزي**" تمتلك أكبر حصة سوقية في السوق الجزائرية، ويمكن تمثيل تطور الحصة السوقية لمختلف لمتعاملين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: تطور الحصة السوقية لمتعاملين الثلاثة

الحصة السوقية/ السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
موبليس (ATM)	29.53%	28.31%	% 31,64	30.08 %	33.12%
جيزي (OTA)	49.59%	47.55%	% 44.37	42.99 %	38.43%
أوريدوا (WTA)	23.88%	24.14%	% 23.99	28.94 %	28.45%

المصدر: النشرة الفصلية لسلطة ضبط البريد والمواصلات: 2012 – 2015.

من الجدول السابق يتضح وعلى الرغم من الإنخفاض الذي سجلته جيزي غير أنها لازالت الأكبر حصة في السوق تليها موبليس ثم نجمة، كما سجلت نهاية 2015 إنخفاض الحصة السوقية لكل من جيزي بنسبة 1,12%، وكذلك أوريدوا بنسبة 1,01% على عكس شركة موبليس التي إرتفعت حصتها السوقية بما يعادل 0.9% لتحقق بذلك تحسنا ملحوظا وهي تقترب أكثر من المؤسسة الأكبر حصة.

إن الاستثمارات في مجال الهاتف النقال للمتعاملين الثلاث تقدر بحوالي 713,724مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة نمو 12% مقارنة ب 2013 أين سجل 591.771 مليار دينار جزائري[19].

كما أن رقم الأعمال للمتعاملين الثلاث يعرف نموا مستمرا ويمكن تمثيل أهم التطورات لرقم الأعمال من في الشكل الموالي:

الشكل رقم07: تطور رقم الأعمال لمختلف المتعاملين

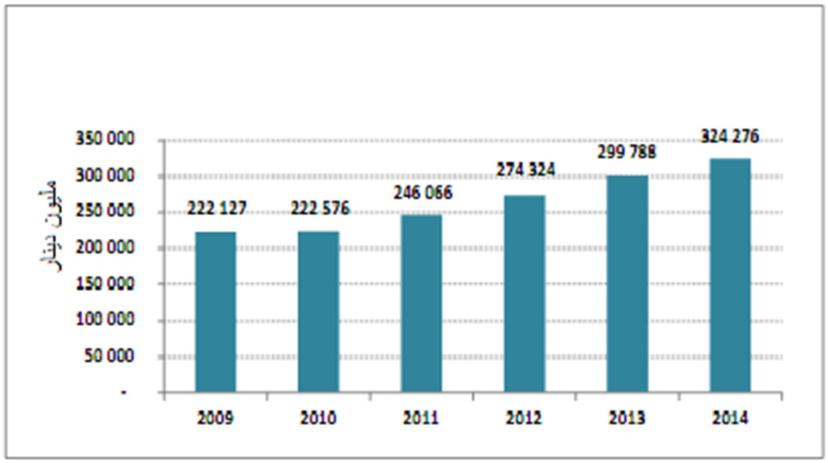

المصدر: النشرة الفصلية لسلطة ضبط البريد والمواصلات: 2014.

يتضح جليا الارتفاع المتزايد لرقم الأعمال، وقد قدر رقم الأعمال سنة 2014 وهي تعادل نسبة نمو تصل إلى 2% مقارنة بالسنة السابقة أين قدر رقم الأعمال بحوالي 299,788مليار دينار جزائري.

إن سوق الاتصالات اللاسلكية خاصة يعرف منافسة حادة، تفرض هذه الأخيرة على مختلف المؤسسات التحسين الدائم والمستمر لمختلف قدراتها، وهذا سيؤثر بشكل مباشر على مختلف الخدمات المقدمة وجودتها.

خاتمة:

إن الجزائر اليوم أمام تحديات كبيرة للوصول إلى استثمار حقيقي وفعال، ليكون قادرا على النهوض بالاقتصاد ومواكبة الدول المتقدمة، بدلا من الاعتماد على قطاع المحروقات، ويعد الاستثمار في قطاع الاتصالات من أهم الدعائم للدخول للاقتصاد الرقمي، غير أنه أمر معقد وصعب لارتباطه بميدان التكنولوجيات الجديدة.

إن القطاع اليوم يعد قطاعا مستعملا للثروة، عوض أن يكون منتجا لها ومحركا للاقتصاد، فهو يمثل ثغرة مالية يتعين على الدولة العمل جاهدة لسدها، ويعاني من مشاكل متنوعة، خاصة فيما يتعلق بالانترنت، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يلي:

- على الصعيد التنظيمي والتشريعي سجل تقادم للقوانين، وكذا عدم وضوحها بما يصعب تطبيقها، ويعرقل مختلف أنشطة الأعمال في مختلف الأسواق، وعدم ملاءمتها للتغيرات السريعة لمختلف التقنيات؛
- تداخل المهام في التنظيم بين كل من سلطة الضبط والدولة؛
- تقادم البنى التحتية للإتصالات والشبكات الهاتفية، وصعوبة تجديدها لإتساع مساحة الجزائر من جهة وإرتفاع التكاليف من جهة أخرى، خاصة وأنه يتم الإستعانة بخبرات ووسائل أجنبية في هذا المجال؛
- التأخر في توسيع قاعدة ربط العملاء بالتكنولوجيا الحديثة، خاصة إذا ما تم مقارنة الوضع الحالي بحجم الميزانيات المخصصة في برامج التنمية خلال الفترة المدروسة، والتي تم تجميد البعض منها بحجة عدم وضوح مراحلها أو عدم ملاءمتها للتطور الحالي؛
- تصنف الجزائر ضمن كوكبة البلدان المتأخرة في مجال إستخدام وتطوير تكنولوجيا الاتصالات وهذا يعود لعدة أسباب يمكن إيجازها فيما يلي:
  - ✓ عدم توافر وغياب قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية ممثلة بصورة حقيقية لمختلف مؤشرات التنمية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، التي يستخدمها مجتمع المعلومات في تقاريره، كتلك المتعلقة بالبنى التحتية، وتبني التكنولوجيا ومدى إستخدامها وإنتشارها على المستوى الوطني؛
  - ✓ على الرغم مما تم تحقيقه في المجال االتعليمي، غير أن مستوى الجهل والأمية أثرا بشكل مباشر على مستوى إستخدام التكنولوجيا خاصة فيما يتعلق بالأنترنت والحواسب.

أثر كل هذا على تصنيف الجزائر على المستوى العالمي، وهذا بطبيعة الحال سيؤثر على مختلف الإستثمارات الخاصة المحلية أو الأجنبية، والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع؛

- رغم ما تم تحقيقه من تحسن في القطاع إلا أنه ما زال يسجل نقصا في مجال التغطية وذلك راجع لعدة أسباب منها نقص التجهيزات ورداءتها، وكذلك عدم التمكن من فك العزلة على المناطق النائية لإعتبارها إستثمار مكلف وقليل المردودية في نفس الوقت؛
- سيطرة إتصالات الجزائر على سوق خدمات الأنترنت، مما أثر على إنتشار هذه الخدمة وكذلك نقص في النوعية والكمية.

على الرغم من كل ما قامت به الجزائر من إجراءات كفتحه للمنافسة الحرة، وتخصيص ميزانيات ضخمة لتطويره وإنعاشه، إلا أن الوضع الحالي لا يزال ضعيفا خاصة فيما يتعلق بخدمات الأنترنت، وهذا ما سيعيق دخول الجزائر الإقتصاد الرقمي وتبني مختلف المفاهيم الحديثة.

التوصيات والمقترحات:

إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها وبهدف تسليط الضوء على أهمية قطاع الإتصالات كأحد أهم دعائم الإقتصاد الرقمي، يمكن عرض بعض الإقتراحات التي نرى أنه بالإمكان الإستفادة منها من أجل تحسين الوضع الحالي للقطاع:

- تحيين مختلف القوانين المتعلقة بالقطاع، وتحديد دقيق لمختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة والسلطة المنظمة (سلطة الضبط)؛
- مراجعة كل البرامج التنموية المخصصة للقطاع والإسراع في تطبيقها لتحسين مكانة الجزائر، والجدير بالذكر هنا أن هذا القطاع له ثروة خاصة به يمكن إستغلالها لتحديث البنى التحتية، بعيدا عن إستخدام الأغلفة المالية المخصصة في هذه البرامج لتحسين القطاع؛
- تجديد وتحديث الأرقام والدراسات الإحصائية، ومحاولة توفير البيانات وتدقيق المعلومات التي قد تكون أثرت على مكانة الجزائر في التصنيفات الدولية؛
- فتح الباب للمنافسة خاصة فيما يتعلق بخدمات الأنترنت، ووضع قوانين صارمة ومواكبة للتطورات من أجل خدمة أحسن وحماية أفضل للمستهلك.

قائمة المراجع (الهوامش):

[1]– فريد النجار، **الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 11.

[2]– العياشي زرزار، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها في النشاط الاقتصادي وظهور الاقتصاد الرقمي**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ص 222.

[3]– تقرير الإتحاد الدولي للإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي : in
http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc04/2004-16a.pdf

[4]– مُحَمَّد شايب، هدار لحسن، **تقييم قطاع الاتصال وتكنولوجيا الإعلام في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، ص11.

[5]- www.andi.dz

[6] -https://www.algerietelecom.dz

[7]- IBID

[8]– موقع وزراة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال: http://www.mptic.dz

[9] – موقع البريد والمواصلات: http://www.arpt.dz

[10]– الربط البيني عنصر جد مهم في قطاع صناعة الاتصالات يقصد به الوصل بين شبكات مشغلي ومقدمي خدمة الاتصال للتمكين مستخدمي أي شبكة من التواصل بين مستخدمي الشبكات الأخرى.

[11]– يونس قرار، تصريح لجريدة للشروق الصادرة يوم 27.7.2012 .in : http://www.echoroukonline.com/ara/articles/137039.html

[12]– النشرة الفصلية لسلطة ضبط البريد والمواصلات 2015 (ARPT)

[13]– موقع الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار www.andi.dz : in

[14]– http://www.djazairess.com/alahrar/109119?fb_ref=Default

[15]– النشرة الفصلية لسلطة ضبط البريد والمواصلات 2002 (ARPT)

[16]- La banque mondiale : **fondation pour le développement de technologie de l'information et de la communication en Algérie**, rapport n 25841, Avril 2003, in : www.banquemondile.org

[17]– النشرة الفصلية لسلطة ضبط البريد والمواصلات، لسنة 2002.

[18]– عبد الوهاب بن بريكة، نجوى حبة، **الخيارات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة حالة مؤسسة موبليس**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2007، ص 10.

[19]– النشرة الفصلية لسلطة ضبط البريد والمواصلات 2015.